

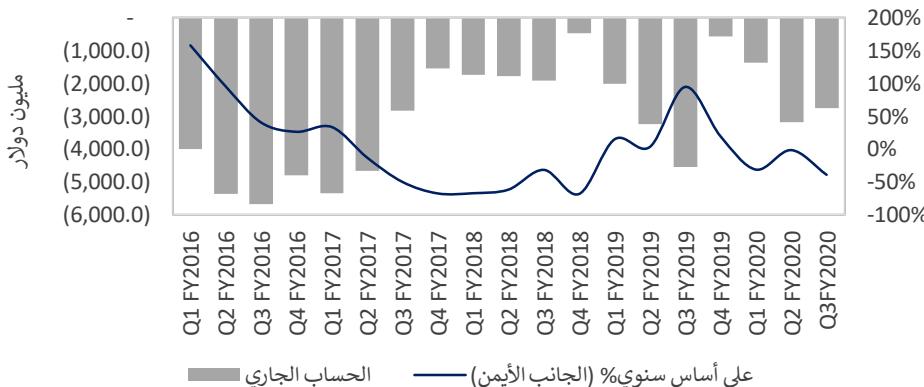
تأكل المكاسب المحققة في الحساب الجاري بسبب الضعف في الحساب المالي

تراجع عجز الحساب الجاري بنسبة 39% على أساس سنوي في العام المالي 2019/20 وذلك بسبب التحسن في عجز الميزان التجاري والتحويلات. انكمش العجز في الحساب الجاري في مصر بالربع الثالث 2019 إلى 2.8 مليار دولار، وهو ما يرجع وبشكل رئيسي إلى تراجع العجز في الميزان التجاري بنسبة 10.9% على أساس سنوي، وسانده في ذلك ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج بنسبة 27.6%. الجدير بالذكر أن الرابع الثالث 2019 لم يشهد سوى شهر واحد فقط في أزمة كوفيد-19، عندما بدأت إجراءات الإغلاق وحظر السفر عالمياً ومحلياً، وبالتالي، فإن ذروة الأزمة تتركز في الواقع في الرابع الرابع 2019، بينما أرقام الرابع الثالث 2019 لم تعكس بشكل كامل تأثير التداعيات الاقتصادية لكورونا على ميزان الحساب الخارجي. وبالرغم من ذلك، كان تأثير الاضطراب الناتج عن فيروس كورونا المستجد كبيراً للغاية على كل من السياحة والحساب المالي، حيث أدى انخفاضهما إلى دفع الميزان الكلي للتراجع إلى منطقة العجز بقيمة 5.5 مليار دولار في الرابع الثالث 2019 مقارنة بفائض كلي بقيمة 1.4 مليار دولار في الرابع الثالث 2018/19.

تراجع عجز الميزان التجاري نتيجة انخفاض في العجز التجاري النفطي وغير النفطي. استمر العجز التجاري غير النفطي في التراجع للربع الرابع على التوالي، وانخفص 7% على أساس سنوي وذلك لنمو حجم الصادرات بنسبة 7% على أساس سنوي وتراجع الواردات بنسبة 3.2% على أساس سنوي. ارتفاع أسعار الذهب ساهم في دعم صادرات الذهب، ووفقاً للبنك المركزي المصري، فإن الزيادة المسجلة في الصادرات كانت مدرومة أيضاً من صادرات أجهزة الإرسال التليفزيونية والأدوية والمركيبات العضوية وغير العضوية. على الرغم من الانخفاض بنسبة 8.9% في الصادرات النفطية على أساس سنوي، تراجع العجز التجاري النفطي إلى 40 مليون دولار مقارنة بـ 445 مليون دولار بسبب انخفاض الواردات النفطية بنسبة 21.3%.

مني بدير
 محل اقتصادي أول
 ت: +202 3300 5722
MBedeir@egy.primegroup.org

شكل 1: تراجع عجز الحساب الجاري بالربع الثالث 2019/20 على أساس سنوي وربع سنوي

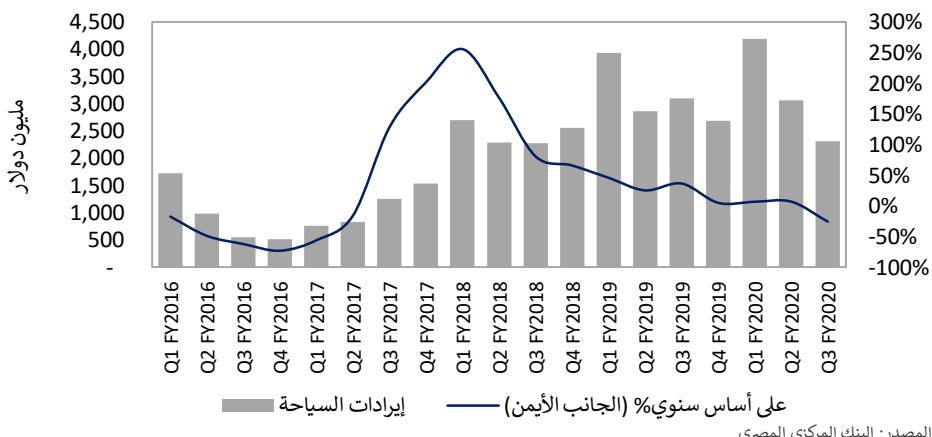


المصدر: البنك المركزي المصري.

بالرغم من أن التشدد في الإجراءات الاحترازية كان في شهر مارس فقط، إلا أن تأثيره على السياحة كان واضحاً. تراجعت العائدات من السياحة للمرة الأولى على أساس سنوي منذ الرابع الثاني 2017 وبنسبة 11.1% على أساس سنوي، مسجلة 2.3 مليار دولار في الرابع الثالث 2019/20. ومع الأخذ في الاعتبار النمط الموسمي لوصول السائحين بالربع الثالث من العام المالي، وهو منخفض نسبياً مقارنة بنهاية العام وأشهر الصيف، لازلنا نرى أن الضغط على عائدات السياحة ستكون أكبر في الرابع الرابع 2019/20.

تحويلات العاملين بالخارج لازلت قوية ولكن ذلك لن يدوم طويلاً. ارتفعت تحويلات العاملين بالخارج بنسبة 27.6% بالربع الثالث 2019 وهو أسرع معدل نمو لها على أساس سنوي منذ الربع الأول من 2018، مسجلة 7.9 مليار دولار، مقارنة بـ 6.1 مليار دولار في الربع نفسه من العام السابق. وفقاً للبنك المركزي ارتفعت التحويلات بنسبة 33% في الشهرين الأولين من الربع الثالث 2019/20، حيث بلغت 5.2 مليار دولار، وهو ما يعني أن التحويلات في مارس بلغت قاربت المليار دولار، وهي بذلك لا تزال ت Horm ح حول المتوسط الشهري للتحويلات. وبالرغم من ذلك، فإن التأثير الكبير لجائحة كورونا على دول مجلس التعاون الخليجي، والإجراءات الاحترازية المعلنة من قبل المملكة العربية السعودية، والتراجع في أسعار النفط، يُعد بمثابة العاصفة التي ستحدد اتجاه التوقعات لأرقام التحويلات.

شكل 2: سجلت عائدات السياحة أدنى مستوى لها منذ الربع الثالث 2018



المصدر: البنك المركزي المصري.

التدفقات النقدية الخارجية والانخفاض الكبير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دفعاً الميزان الكلي تجاه العجز، على الرغم من تراجع العجز في الحساب الجاري. سجل الحساب المالي تدفقات نقدية خارجة قدرها 1.06 مليار دولار في الربع الثالث 2019/20 مقابلة بـ 6.5 مليار دولار تدفقات داخلية صافية. تسببت موجة البيع في الأسواق الناشئة على خلفية اضطرابات كوفيد-19 إلى تدفقات نقدية خارجة صافية بقيمة 8 مليار دولار مقابلة بتدفقات نقدية داخلية بقيمة 6.9 مليار دولار في الربع نفسه من العام السابق. في خلال شهرين أدى ابتعاد المستثمرين عن المخاطرة إلى خروج 17 مليار دولار من أدوات الدين للخزانة المقومة بالعملة المحلية، وذلك قبل أن تبدأ الدولة في استعادة جزء من خسائرها بحلول منتصف يونيو 2020. والمثير للدهشة، أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفضت بشكل حاد وبنسبة بلغت 58.5% على أساس سنوي إلى 970 مليون دولار مقارنة بـ 2.3 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق. وفقاً للبنك المركزي فإن حالة عدم اليقين المتزايدة والناتجة عن جائحة كورونا قد أثرت وبشكل كبير على خطة المستثمرين الأجانب. وبالرغم من ذلك، لا زلنا في حيرة بشأن الانخفاض الكبير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة أن الأزمة بلغت ذروتها فقط في الربع الرابع 2019/20.

أهم ما يمكن استنتاجه

- 1) أن العجز التجاري لديه مجالاً أكبر للتراجع في الربع الرابع 2019/20، حيث إن انخفاض الطلب على المنتجات البترولية خلال إجراءات الإغلاق الجزئي والانخفاض المتوقع في واردات السلع الاستهلاكية الكمالية من شأنه أن يعيض انخفاض الصادرات.
- 2) تتوقع أن تصل إيرادات السياحة بنهاية العام 20/20 عند مستوى 10.5 مليار دولار تقريباً (مقابل 15 مليار دولار قبل كوفيد-19).
- 3) تتوقع أن يتحول الميزان الكلي إلى فائض في الربع الرابع 20/20 بسبب الدعم المالي من صندوق النقد الدولي.

برايم لتداول الأوراق المالية

شوكت المراغي

العضو المنتدب

تليفون: +202 3300 5622

SElmaraghy@egy.primegroup.org

البحوث

عمرو حسين الألفي، CFA

رئيس قسم البحوث

ت: +202 3300 5724

AElalfy@egy.primegroup.org

عماد الصافوري

مدير

ت: +202 3300 5624

EElsafoury@egy.primegroup.org

المبيعات

محمد عزت

مدير المبيعات والفروع

ت: +202 3300 5784

MEzzat@egy.primegroup.org

محمد عشماوي

مدير مبيعات المؤسسات

ت: +202 3300 5612

MAshmawy@egy.primegroup.org

شوكت رسلان

مدير فرع مصر الجديدة

ت: +202 3300 5110

SRaslan@egy.primegroup.org

محمد الحناوي

مدير فرع مدينة نصر

ت: +202 3300 5166

MElhenawy@egy.primegroup.org

CFTe عمرو علاء

رئيس فريق -- المؤسسات

ت: +202 3300 5609

AAlaa@egy.primegroup.org

نشوى أبوالعطاطا

مدير فرع الإسكندرية

ت: +202 3300 5173

NAbuelatta@egy.primegroup.org

محمد المتولي

مدير

ت: +202 3300 5610

MElmetwaly@egy.primegroup.org

الفروع

الإسكندرية

7 شارع البرت الأول
سموحة، الإسكندرية
مصر
ت: +202 3300 8170
ف: +202 3305 4622

مدينة نصر

9 شارع البطراوي
مدينة نصر، القاهرة
مصر
ت: +202 3300 8160
ف: +202 3305 4622

مصر الجديدة

7 ميدان الحجاز
مصر الجديدة، القاهرة
مصر
ت: +202 2777 0600
ف: +202 2777 0604

برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.

ترخيص الهيئة العامة لرقابة المالية رقم 179.

عضو بالبورصة المصرية.

2 شارع وادي النيل، برج الحرية، الدور السابع

المهندسين، الجيزة

مصر

ت: +202 3300 5700/770/650/649

ف: +202 3760 7543

إخلاء المسؤولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأية أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقرير، سواء اطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، وينشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لإيضاح المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أداء مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعرية تعد مجرد مؤشرات. ليس على الشركة مسؤولية ولا ضمان حول دقة وصحة وتمام البيانات الواردة في هذا التقرير. النتائج الماضية ليست بالضرورة مؤشرات حول الوضع المستقبلي، فقد يؤثر التغير في أسعار الصرف على أي سعر أو قيمة واردة في هذا التقرير. لا تلزم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير قارئيها اعتبارها بدلاً عن وسائلهم الخاصة للقيام بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فروضهم وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محلًا للتغير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أية مسؤولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها. مجموعة برايم، بكافة مدريتها وموظفيها وكافة العاملين بها والعملاء قد يكونوا ملحوظة أو لديهم مصالح أو لديهم موافق طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العملات المشار إليها في التقرير وقد يقumen عمليات بيع أو شراء لها لمصلحتهم أو نيابة عن الغير في أي وقت. لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو تلف ينبع عن إتباع هذا التقرير أياً كانت وسيلة الاطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع متخصصة بهذا الشأن، وتفرض عدد من اللوائح والقوانين عدداً من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يعنى هذا الإبراء بأي حال من الأحوال حداً أو تضييقاً لحقوق أي شخص قد يتمنى في ضوء هذه اللوائح أو القوانين. علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أو أية من شركاتها قد تربطها أو يربطتها علاقاً مع الشركات الواردة في هذا التقرير.